الجمهورية التونسيـــة
وزارة الشؤون المحليـــــة
بلدية طبرقـــــــة
هـ/ر عـــــــدد

المحضر العـــام

لجلسة المجلس البلدي بطبرقـــــة

(الأحد 05 أوت 2020)

إنعقدت يوم الأحد 05 أوت 2020 على الساعة العاشرة صباحا بقصر البلدية مواصلة لجلسة الدورة العادية الثالثة لسنة 2020 بتاريخ 26 جويلية 2020 برئاسة السيد عبد الله الرجايبي، رئيس البلدية، وبحضور السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

- فؤاد الحسناوي : مساعد رئيس البلدية
- زهرة العيادي : مساعد رئيس البلدية
- الهاشمي الزواوي : مساعد رئيس البلدية
- علي الزواوي : رئيس لجنة الإعلام والتواصل والتعاون اللامركزي
- رضا حفايصي : مقرر لجنة الشؤون الإجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة
- عبد القادر الطبرقي: رئيس لجنة التوأمة
- عزالدين حداد : رئيس لجنة النظافة والبيئة
- خالد سعادي : مقرر لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف
- كمال الرجائبي : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين
- هالة خذائرية : رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- المولدي العلوي : رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات
- فتحية عرفاوي : رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة
- نفيسة زغدودي : رئيس لجنة الفنون والثقافة
- عادل السالمي : رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف
- إيمان عيادي : مستشارة

- لطفي السعيدي : رئيس لجنة الشباب والرياضة
- حسن عريضي : الكاتب العام للبلدية

وتغيب عن الجلسة السيدات والسادة سناء جمايعي، آمال الحامدي، نجيبة المناعي، خلود القاسمي، لطفي خلايفي، حورية بلدي وصالح سليم.

إفتتح السيد عبد الله الرجايبي، رئيس البلدية، الجلسة مرحبا بالحاضرين ثم أشار إلى أنه لم يقع التداول خلال جلسة الدورة العادية الثالثة لسنة 2020 لعدم توفر النصاب القانوني عند التداول في المواضيع المطروحة. كما تم تأجيل الجلسة السابقة التي كانت مقررة ليوم الثلاثاء 03 أوت 2020 لعدم إكتمال النصاب القانوني مما استوجب عقد هذه الجلسة مهما كان عدد الحاضرون من أعضاء المجلس البلدي وذلك حسب مقتضيات الفصل 211 من مجلة الجماعات المحلية.

ثم أحال الكلمة إلى السيد الكاتب العام للبلدية الذي استعرض جدول أعمال الجلسة وذلك على النحو التالي:

1) المصادقة على البتة العمومية لتسويغ محلات بيع السمك
2) رفع قضية عدلية بشركة منتزه طبرقة
3) إجراء بحث عقاري
4) تسوية وضعية عقارية
5) ضبط المعاليم المستوجبة على البناءات للتزود بتراخيص الماء والكهرباء
6) تسجيل العقارات بالزمام
7) تسديد شغور بالمجلس البلـــدي

1) المصادقة على البتة العمومية لتسويغ محلات بيع السمك:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى السيد كمال الرجائبي، عضو لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف الذي أفاد أنه تم يوم الثلاثاء 14 جويلية 2020 إجراء بتة عمومية بالإشهار والمزاد العلني لتسويغ عدد 09 محلات لبيع الأسماك بالسوق المركزي

بطبرقة، وقد تم إصدار إعلان بالصحافة التونسية المكتوبة (جريدة الشروق بتاريخ 27 جوان 2020) كما تم تعليق الإعلان للعموم. وتقدم للمشاركة في البتة 15 مشاركا رغبوا في تسويغ المحلات.

وبعد التثبت من مدى توفر الوثائق الإدارية المطلوبة والإلتزام بما ورد بكراس الشروط الذي تمت المصادقة عليه سابقا من طرف المجلس البلدي خلال الدورة العادية الثانية لسنة 2020 يوم 31 ماي 2020 تم إجراء البتة العمومية، وقد أسفرت النتائج على ما يلي:

الإسم واللقب	رقم المحل	السعر الإفتتاحي الشهري	المبلغ النهائي الشهري
محمد أمين ملاوحي	01	250 دينار	500 دينار
رستم خميري	02	250 دينار	500 دينار
عبد القادر البرايكي	03	250 دينار	380 دينار
علي الغربي	04	250 دينار	325 دينار
عائشة حسناوي	05	250 دينار	400 دينار
سعيد دجبي	06	250 دينار	400 دينار
جابر مومني	07	250 دينار	420 دينار
منعم سليم	08	250 دينار	445 دينار
محمد ريان ملاوحي	09	250 دينار	580 دينار

وبناءا على نتائج البتة المذكورة تعرض لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف هذا الموضوع على أنظار المجلس البلدي للمصادقة.

وبعد التداول والنقاش، تم التصويت على نتائج البتة العمومية التي تمت بالإشهار والمزاد العلني لتسعة محلات مخصصة لبيع الأسماك وذلك بطريقة رفع الأيدي. وقد كانت النتائج على النحو التالي:

- عبد الله الرجايبي : نعم
- زهرة العيادي : نعم

- فتحية عرفاوي : نعم
- هالة خذائرية : نعم
- المولدي العلوي : نعم
- كمال الرجائبي : نعم
- خالد سعادي : نعم
- رضا حفايصي : نعم
- عزالدين حداد : نعم
- علي الزواوي : نعم
- نفيسة زغدودي : نعم
- إيمان عيادي : نعم

وبعد التثبت من عدد الأصوات المصرح بها بالموافقة تبين أن 12 عضوا من المجلس البلدي الحاضرين أثناء التصويت صوتوا بالإجماع بـــ"نعم" على نتائج البتة العمومية التي تمت بالإشهار والمزاد العلني لتسويغ تسعة محلات مخصصة لبيع الأسماك وذلك حسب بيانات الجدول أعلاه.

2) رفع قضية عدلية ضد شركة منتزه طبرقـــة:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى السيد المولدي العلوي رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات الذي أفاد أنه نظرا لعدم إيفاء شركة التنمية والتهيئة السياحية منتزه طبرقة التي تم تكليفها لإنجاز وتطوير المحطة السياحية المندمجة بطبرقة تنفيذا للإتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والشركة التونسية السعودية للإستثمار الإنمائي بتاريخ 23 أفريل 1984 حيث عمدت شركة منتزه طبرقة إلى التفويت في بعض المقاسم المخصصة للتجهيزات العمومية وعدم تخصيص فضاءات عمومية ضرورية بالقدر الكافي للمحافظة على جمالية المدينة وتوفير بيئة سليمة مثل مآوي السيارات والمناطق الخضراء، بالإضافة إلى أن بعض المقاسم تفتقر إلى منافذ تؤدي إلى البحر مما يتسبب في صعوبة دخول سيارات الإسعاف والحماية المدنية والسيارات الأمنية في الحالات الطارئة والإستعجالية وعدم تمتع البلدية

بالمرافق الأساسية، كما تم التفويت في بعض المقاسم غير صالحة للبناء بالإضافة إلى عدة إخلالات أخرى بخصوص التقاسيم السياحية (لرمال، جبهة البحر والمرجان).

وتبعا لما سبق ذكره، المقترح على أنظار المجلس البلدي رفع قضية عدلية ضد شركة منتزه طبرقة وتتبع كل من تسبب في الإضرار بمصالح البلدية، وبعد الإستماع إلى آراء الحاضرين وتدخلاتهم ومناقشة مختلف الجوانب القانونية من وثائق ومراسلات وتكليف خبير عقاري لرصد مختلف التجاوزات تم الإتفاق بالإجماع على رفع قضية ضد الشركة المذكورة مع تتبع كل تسبب في الإضرار بمصالح البلدية.

وبعد التداول والنقاش، تم التصويت على هذا المقترح بطريقة رفع الأيدي. وقد كانت النتائج على النحو التالي:

- عبد الله الرجايبي : نعم
- زهرة العيادي : نعم
- فتحية عرفاوي : نعم
- هالة خذائرية : نعم
- المولدي العلوي : نعم
- كمال الرجائبي : نعم
- خالد سعادي : نعم
- رضا حفايصي : نعم
- عزالدين حداد : نعم
- علي الزواوي : نعم
- نفيسة زغدودي : نعم
- إيمان عيادي : نعم
- عادل السالمي : نعم
- لطفي السعيدي : نعم

وبعد التثبت من عدد الأصوات المصرح بها بالموافقة تبين أن 14 عضوا من المجلس البلدي الحاضرين أثناء التصويت صوتوا بالإجماع بـــ"نعم" على مقترح رفع قضية عدلية ضد شركة منتزه طبرقة وتتبع كل من تسبب في الإضرار بمصالح البلدية.

3) إجراء بحث عقـــاري:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى الآنسة هالة خذائرية، رئيسة لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية، التي أفادت أنه نظرا للتجاوزات العديدة والإستيلاءات المتكررة على المقاسم البلدية بتقسيم حي البساتين وتقسيم لرمال وتقسيم المرجان، تدعو لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية إلى ضرورة إجراء بحث عقاري وتحجير المقاسم البلدية لوقف نزيف الإعتداء على الملك البلدي والتدقيق في جميع طرق التصرف والإستغلال في المقاسم وكيفية التحوز بها سواء بالشراء من البلدية أو بالإستيلاء والتحوز العشوائي وغير القانوني. وحيث تم في مرحلة أولى تكليف مصالح ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بوضع علامات التحجير بتقسيم لرمال بكلفة تقديرية تساوي 8 أد فإن الضرورة تقتضي مواصلة هذه الإجراءات وذلك من خلال تعيين مكاتب دراسات أو خبير عقاري مختص لإجراء بحث عقاري لجميع المقاسم المذكورة قصد التحري والتثبت من جميع المقاسم.

كما تدعو اللجنة إلى ضرورة وقف النزيف والإعتداءات المتواصلة وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد كل من تعمد الإستيلاء على المقاسم البلدية من خلال تنفيذ قرارات الهدم الصادرة في شأن البعض منهم والتنبيه على البعض الآخر عن طريق عدل تنفيذ بضرورة إخلاء المقاسم وإرجاع الحالة إلى ماهي عليه سابقا قبل اللجوء إلى المحاكم المختصة.

وبعد التداول والنقاش، تم التصويت على مقترح إجراء بحث عقاري للمناطق الثلاثة وهي حي المرجان، حي البساتين، حي لرمال من قبل مكتب دراسات مختص أو خبير عقاري وذلك بطريقة رفع الأيدي. وقد كانت النتائج على النحو التالي:

- عبد الله الرجايبي : نعم
- زهرة العيادي : نعم
- فتحية عرفاوي : نعم
- هالة خذائرية : نعم
- المولدي العلوي : نعم
- كمال الرجائبي : نعم
- خالد سعادي : نعم

- رضا حفايصي : نعم
- عزالدين حداد : نعم
- علي الزواوي : نعم
- نفيسة زغدودي : نعم
- إيمان عيادي : نعم
- عادل السالمي : نعم
- لطفي السعيدي : نعم

وبعد التثبت من عدد الأصوات المصرح بها بالموافقة تبين أن 14 عضوا من المجلس البلدي الحاضرين أثناء التصويت صوتوا بالإجماع بـــ"نعم" على مقترح إجراء بحث عقاري للمناطق الثلاثة وهي حي المرجان، حي البساتين، حي لرمال من قبل مكتب دراسات مختص أو خبير عقاري.

4) تسوية وضعية عقاريـــة:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى السيد المولدي العلوي، رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات، الذي أفاد أنه على إثر الشكايات العديدة والمتكررة من طرف المواطن الطاهر السالمي، القاطن بحي البساتين بطبرقة والذي يرغب في تسوية وضعية مقسمه الكائن بتقسيم حي البساتين، وحيث أفادت سابقا مصالح وزارة الشؤون المحلية على ضرورة عرض الموضوع من جديد على أنظار المجلس البلدي حسب مقتضيات مجلة الجماعات المحلية، وبعد أن بادر المعني بالأمر في مرحلة أولى بخلاص مبلغ قطعة الأرض على حساب 15 دينار للمتر المربع الواحد حسب آخر تقرير إختبار عدد 462 بتاريخ 2015/09/30 ثم إبرام مشروع عقد بيع بتاريخ 2016/11/01، إلا أنه لم يحضى بالمصادقة عليه من قبل سلطة الإشراف إعتبارا للمقتضيات الجديدة لمجلة الجماعات المحلية حيث أصبح الموضوع من أنظار المجلس البلدي دون الرجوع إلى سلطة الإشراف إحتراما لمبدأ التدبير الحر.

وحيث تم التثبت من المساحة الحقيقية لقطعة الأرض بعد أن تم تحجيرها من طرف مصالح ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري حسب مثال التقسيم المصادق عليه، تقترح لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات مواصلة إجراءات التسوية وإبرام عقد بيع في الغرض مع المعني بالأمر إعتمادا على تقرير الإختبار المذكور.

وبعد التداول والنقاش، تم التصويت على مقترح اللجنة بتسوية الوضعية وإبرام عقد بيع في الغرض مع المعني بالأمر إعتمادا على تقرير الإختبار المذكور وذلك بطريقة رفع الأيدي.

وقد كانت النتائج على النحو التالي:

- عبد الله الرجايبي : نعم
- زهرة العيادي : نعم
- فتحية عرفاوي : نعم
- هالة خذائرية : نعم
- المولدي العلوي : نعم
- كمال الرجائبي : نعم
- خالد سعادي : نعم
- رضا حفايصي : نعم
- عزالدين حداد : نعم
- علي الزواوي : نعم
- نفيسة زغدودي : نعم
- إيمان عيادي : نعم
- عادل السالمي : لا
- لطفي السعيدي : نعم

وبعد التثبت من عدد الأصوات المصرح بها بالموافقة تبين أن 13 عضوا من المجلس البلدي الحاضرين أثناء التصويت صوتوا بـــ"نعم" في حين في حين صوت عضو واحد بـــ "لا"، وبالتالي تمت المصادقة بالأغلبية على تسوية الوضعية وإبرام عقد بيع في الغرض مع المواطن الطاهر السالمي إعتمادا على تقرير الإختبار المذكور.

5) ضبط بعض المعاليم المستوجبة:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى السيد المولدي العلوي، رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات الذي أكد على ضرورة تكوين لجنة لإجراء معاينة ميدانية ودراسة الملفات المتعلقة بالتزود بالماء الصالح للشراب والنور الكهربائي وذلك حالة بحالة مع تحديد الوثائق اللازمة والمطلوبة التي تتمثل في مطلب باسم المعني بالأمر، وثيقة تثبت الملكية، نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، تقرير إختبار في البناية، شهادة براءة ومثال موقعي للبناية بالإضافة إلى تقديم إلتزام كتابي بخلاص المعاليم المستوجبة.

كما تدخل السيد كمال الرجايبي، عضو لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف الذي تطرق إلى ضرورة توفر الشروط الأساسية لتمكين المواطنين من التراخيص الإدارية وأكد على ضرورة حضور اللجنة عند إجراء المعاينات الميدانية.

كما أكد بقية الأعضاء الحاضرين على ضرورة ملائمة المقترحات التشاريع الجاري بها العمل ومزيد التحري في الموضوع قبل التداول في الموضوع من طرف المجلس البلدي.

6) تسجيل بعض الأراضي غير المبنية:

أفاد السيد رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات أن تسجيل عقار يرضخ إلى عديد الإجراءات القانونية التي وجب إتباعها، وأن بعض الوضعيات بها بعض الإلتباس وعدم الوضوح مع تعرض الإدارة البلدية لعديد الضغوطات. وقد تدخل بعض الأعضاء داعين إلى ضرورة حضور ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة الفلاحة وأجمع الأعضاء الحاضرون على إرجاء تسجيل مطلب السيدة مبروكة ورهانية بجدول التحصيل على الأراضي غير المبنية إلى حين إنتهاء الطور التعقيبي كدرجة من درجات التقاضي أو تقديم المعنية بالأمر ما يفيد ملكية العقار.

7) تسديد شغور بالمجلس البلـــدي:

أحال السيد رئيس البلدية الكلمة إلى السيد الكاتب العام للبلدية الذي أشار إلى أنه تبعا لمكتوب الآنسة خلود القاسمي، عضو المجلس البلدي، عن قائمة "حركة نداء تونس" الذي ورد على الإدارة البلدية بتاريخ 02 جوان 2020 تحت عدد 1880 يتعلق بإستقالتها من المجلس البلدي نظرا لإرتباطاتها بالدراسة الجامعية والتي تعتذر فيه على عدم قدرتها على مواكبة جلسات المجلس البلدي وعمل اللجان.

وعملا بأحكام الفصل 205 من مجلة الجماعات المحلية الذي ينص على أنه يحق للعضو بالمجلس البلدي أن يقدم إستقالته لرئيس البلدية الذي يعرضها على المجلس البلدي في أول إجتماع يعقده لمعاينتها ويتم إعلام الوالي المختص ترابيا بذلك. وحيث تم عرض الموضوع سابقا على مداولة المجلس البلدي خلال دورته العادية الثانية والتي دارت على يومين إثنين (31 ماي و 06 جوان 2020) قصد إتمام أشغال الجلسة التي تم رفعها في اليوم الأول ومواصلتها يوم السبت 06 جوان وحيث في الأثناء تقدمت الآنسة خلود القاسمي بمطلب إستقالة من المجلس البلدي بتاريخ 02 جوان 2020 فقد تم إضافة الموضوع في جدول الأعمال.

وتبعا لمكتوب السيد رئيس الهيئة العليا للإنتخابات عدد 0619/20 بتاريخ 23 جويلية 2020 حول إستقالة عضو بالمجلس البلدي بطبرقة، المعروض على أنظار المجلس البلدي معاينة إستقالة الآنسة خلود القاسمي قصد إتمام بقية الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض. وقد تمت معاينة مكتوب الإستقالة من جديد من طرف أعضاء المجلس البلدي الحاضرين.

وفي حدود الساعة الثانيـــة إلا الربع بعد الزوال ختمت الجلســـة.

طبرقـــــة في:

المقـــــرر **رئيس البلديـــــــة**